ادرك الجزء الذهني فهو متقدم بالوجود الذهني على الماهية الذهنية واما في الخارج فليس
هناك جزء حقيقي يقال ان له وجودا منفردا مثلا ليس في الخارج شي موجود هو الحيوان
وموجود آخر هو الناطق ثم التأما فصارا موجودا آخر هو الانسان بل الشي الذي اذا وجد
في الذهن واعتبر الذهن هذه الاعتبارات له فهو في الخارج موجود بوجود واحد وهذا
معنى قولهم الكل والجزء موجودان بوجود واحد فالحاصل ان التعدد في العقل لا في الخارج
فرع لما فرغ من بحث الوجود وما ذهب اليه مما انه زايد في الجميع حصل منه ان الوجود
صفة تقوم بذات الموجودات فرع عليه مسئلة وهي ان اتصاف الشي بالوجود هل هو
بسبب صفة قايمة بذلك الشي كما ان اتصافه بساير الصفات الثبوتية كذلك فان اتصافه
بالعلم والقدرة لاجل الوجود فقال اتصاف الشي بالوجود ليس لاجل صفة قايمة به كما ذهب
اليه بعضهم وقال كون الشي موجودا في الخارج معلل بصفة قايمة به هي الوجود فان قيام
الصفة به فرع على كونه موجودا لامتناع قيام الصفة بالامر المعدوم فلو تعلل كونه موجودا
به لزم الدور قيل والحق ان تسمية هذا البحث بالفرع بمثل هذا المعنى فيه تعسف بل الاولى
ان يكون تذنيبا للبحث الثالث او تتميما لاحتجاج الحكماء وذلك بان يقال هذا جواب
عن سوال مقدر تقريره ان يقال لانم انحصار العلة في المقارن اي الماهية وفي
المباين لم لا يجوز ان يكون علته صفة قايمة بذات واجب الوجود ولا يلزم شي من
المحالات الثلث ذكرتموها الرابع في ان المعدوم ليس بثابت اي بمتقرر في الخارج
منفكا عن الوجود وهذا المعنى هو الذي يعبرون عنه بان المعدوم في العدم ليس بشي
لان المعدوم ان كان مساويا للمنفي او اخص منه فكل معدوم منفي وكل منفي ليس

بثابت

٢١

بثابت فالمعدوم ليس بثابت وان كان اعم منه لم يكن نفيا صرفا والا لما بقي فرق بين العام
والخاص فكان ثابتا لانه لا واسطة بين المنفي والثابت وهو اي المعدوم مقول على المنفي فيصدق
ان المنفي معدوم وكل معدوم ثابت فالمنفي ثابت هذا خلف واذا بطل كون المعدوم اعم من
المنفي ولا وجه للمباينة ضرورة صدق المعدوم على المنفي تعين الخصوص او المساواة وقد تقدم
حصول المطلوب منهما ولقايل ان يقول لا يلزم من عدم كون المعدوم مطلقا نفيا محضا الا ان يكون له
ثبوت ما ويكفي في تحققه ان يكون لبعض افراده ثبوت كالمعدوم الممكن مثلا ولا يلزم كون كل
معدوم كذلك حتى يلزم كون المنفي ثابتا على ان الحق ان المعدوم مطلقا نفي محض والفرق
بين العام والخاص بانه لا يمكن تحقق المنفي بخلاف المعدوم مطلقا احتجت المعتزلة على ان
المعدوم ثابت بان المعدوم متميز لكونه معلوما وكل معلوم متميز عما ليس بمعلوم ومقدور لا
فانا قادرون على الحركة يمنة ويسرة مع انها معدومة وكل مقدور متميز عما ليس بمقدور كالطيران
الى السماء والا لكانا متساويين في القدرة وعدمها ومرادا بعضه دون بعض فانا نريد انواع
اللذات المفقودة الآن عندنا وكل ما نريده متميز عما لا نريد كالآلام المكروهة وكل متميز ثابت
لان ما كان متميزا عن غيره لابد وان يكون لكل منهما تحقق وتعين في نفسه والا لاستحال تميز احدهما
عن الآخر فنقول اما في الوجود العيني او الثبوت العاري عنه والاول ليس بحاصل
فتعين الثاني فالمعدوم ثابت وبان الامتناع نفي لانه صفة الممتنع المنفي وصفة المنفي منفي
والا يلزم قيام الصفة الثبوتية بالامر المنفي الصرف وصح فالامكان ثابت لكونه نقيض
الامتناع ووجوب كون احد النقيضين ثبوتيا فالمعدوم الموصوف به ثابت والا يلزم قيام
الصفة الثبوتية بالامر المنفي واجيب بان الاول منقوض بالممتنعات والخياليات والمركبات

مخطوطات جامعة الرياض
Copyright © King Saud University
Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)